

التربية البيئية ضرورة

أضواء
الجمهورية

الجمهورية
العدد ٩٤٥١
الأربعاء
١٧/٦/١٩٩٥
الأضواء

لنفسه بئراً وأتى بمضخة وسحب من الماء ما يشاء فيسرف في ذلك أما إسراف .

وإلى جانب الاستنزاف للمياه نجد عدم الاهتمام بالشجرة من قبل بعض أفراد المجتمع ، فمن الناس من يقوم بقطع الأشجار الخضراء أو إحراق الأحرش والنباتات ، وقلما نجد أشخاصاً يعتنون بزراعة الجنائن أو الأحواش المقامة أمام بيوتهم ، وقلما تجد الأشجار المغروسة في ساحات المدارس أو الحدائق العامة عناية من القائمين على شؤونها ، ونظرة إلى ساحات مدارسنا فإننا نجد معظمها تخلو من أشجار الظل ، ونظرة إلى ملاعب الأطفال - إن وجدت - فإنها تفتقر إلى أشجار الظل والزينة والحشائش الخضراء ، ومن يتجول في شوارعنا الرئيسية وساحاتنا العامة ، فإنه سيجد بعضها قد اقتطعت لأغراض البناء ، وبعضها قد ضاقت من البناء العشوائي ، بدلاً من توسيعها وزراعتها بالأشجار الظليلة والنباتات المزهرة ، والحشائش الخضراء لتكون رئة المدينة ومنتفسيها .

ومن يطف في أراضينا الزراعية الخصبة فإنه سيتحسر على ما أصاب بعضها من إهمال أدى إلى خرابها ، بسبب انصراف الناس عن الزراعة ولجوئهم إلى المدن ، مما أدى إلى تهديم جدران السواقي والمدرجات وجرف السيول التربة ، فبيستت الأشجار على حواقي الوديان وتخربت بعض السدود ، وجفت بعض الآبار ، فإذا استمر الحال على ما هو عليه ، تعرضت بيئتنا للتصحّر ، مما يؤدي إلى تقلص الرقعة الزراعية سنة بعد أخرى ، وبالتالي تنقلص الثروة الحيوانية في البلاد ، وسنبقى نستورد الأغنام والأنعام ، وسوف نجلب كل شيء من الخارج بأسعارها العالمية التي لا قدرة لدينا على شرائها في مثل ظروفنا الحالية .

فما أوجدنا لحماية أرضنا من التلوث البيئي ، وحماية بيئتنا من المخلفات الخطرة والسامة التي تلوث الهواء والماء والتربة .. وما أوجدنا إلى القوانين الهادفة للحفاظ على البيئة ، وقانون المحافظة على الموارد الطبيعية ، وقانون السيطرة على المواد السامة ، وقانون التلوث البحري ، وقانون مياه الشرب النقية وقانون البلديات وقانون التعويض والمسئولية عن التلوث البيئي .. وغيرها من القوانين الضابطة وما يتعلق بها من عقوبات رادعة لكل من يضر بالبيئة أو يلوثها .

وما أشد حاجتنا إلى الإشراف الحكومي على المصانع ومنعها من تلويث البيئة بأية صورة من الصور .

وكم نحن بحاجة إلى تكثيف العمل من أجل خلق أجيال واعية بمخاطر التلوث البيئي وذلك بجعل التربية البيئية جزءاً أساسياً ومهماً في المناهج الدراسية في التعليم العام لأن التربية البيئية أصبحت ضرورة في الوقت الراهن .

من ينظر إلى أساليبنا في التعامل مع بيئتنا ، فإنه سيلاحظ أننا نلوث بيئتنا بطرائق عديدة ، ونعرض أنفسنا لمخاطر كثيرة دون أن نشعر بتلك المخاطر ، وربما نكتشف ذلك ولكن بعد فوات الوقت حين لا يكون في وسعنا أن نفعل شيئاً لإنقاذ بيئتنا .

إن بعض المصانع التي أقيمت في بلادنا مسؤولة عن الجزء الأكبر من التلوث البيئي الذي تتعرض له بعض النواحي والمناطق في بلادنا ، فمصنع السجائر في المعلا - مثلاً يلوث البيئة المجاورة له برذاذ التيمباك المتطاير منه ، فيعرض أطفال المدارس القريبة منه لكثير من أمراض الصدر والعيون والجهاز التنفسي ، وكم تحدثنا وكتبنا في ذلك ، ولكن لا حياة لمن تنادي ، وكان حياة الأطفال في تلك المدارس لا تعني أحداً .

لقد وصلت حالة التلوث الناتجة عن بعض المصانع في بلادنا إلى مستويات مزعجة ، بما تخرجه تلك المصانع من دخان كثيف مضر بصحة الإنسان والحيوان والنبات ، وليس هناك من حسيب ولا رقيب في أجهزة الدولة ، وليس هذا فحسب بل إن منتجات بعض المصانع تلوث البيئة بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، سواء عن طريق الاستخدام السيء لتلك المنتجات من قبل أفراد المجتمع ، أو عن طريق تخلصهم الخاطيء من علب أو أغلفة تلك المنتجات .

ومن ملوثات البيئة في بلادنا ما يفعله بعض أصحاب السيارات حين يتخلصون من «الصليط» المحترق في ماكينات سياراتهم بأساليب خاطئة ، كان يفرغونه في مجاري السيول أو في الطرقات العامة ، أو في سواقي المياه ، أو بالقرب من آبار الشرب أو نحو ذلك ، متجاهلين أبسط القواعد المنظمة لهذه العملية . ومن ملوثات البيئة كذلك انتقال آلاف الأشخاص من الريف إلى المدينة ، مما أدى إلى ازدياد المدينة بالناس ، فامتدت إلى خارجها وتجاوزت المخططات المرسومة لها - إن كانت هناك مخططات - فأصبحت غير قادرة على توفير الخدمات الضرورية نتيجة الاتساع العشوائي أفقياً ، فنشأت عن ذلك مشكلات بيئية كثيرة بعضها تتعلق بالنظافة ، وبعضها تتعلق بتصريف القمامة والمخلفات ، مما يجعل البيئة ملوثة بصورة دائمة في معظم المدن اليمنية .

وإذا كان العالم اليوم مهتماً بالبيئة اهتماماً كبيراً ، وتعالى الأصوات هنا وهناك للتحذير من المخاطر الناتجة عن تلوث البيئة فإننا في اليمن لا نعر بيئتنا أي اهتمام .

وإذا كان الناس في معظم دول العالم حريصين على مواردهم المائية حتى لا تستنزف ، فإننا في اليمن نستنزف مياهنا الجوفية الشحيحة بأساليب فوضوية ، وليست هناك ضوابط لعملية استخراج الماء أو توزيعه وتصريفه ، فكل من لديه مال حفر



يكتبها اليوم:

علوي عبدالله طاهر